النزوح الداخلي في ليبيا

النزوح من طرابلس خلال الأعمال العدائية فيما بين عامي 2019 و2020

IOM
UN MIGRATION

© 2020 المنظمة الدولية للهجرة ووزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين
جميع الحقوق محفوظة لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه بنظام الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أم ميكانيكية أو بالنسخ أو التسجيل أو غير ذلك إلاّ بإذن كتابي من المنظمة الدولية للهجرة أو من وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين.
الصورة:
© المنظمة الدولية للهجرة 2020

مشروع الممول من قبل
الاتحاد الأوروبي

جدول المحتويات

1. لمحة عامّة والسياق 6
2. الأهداف والأدوات 9
3. المناطق المتأثرة من النزوح الداخلي 12
4. النازحون: من هم؟ 17
5. الاحتياجات الإنسانية 22
6. خاتمة 28

قائمة الرسوم البيانية والجداول

الرسم البياني 1 الجدول الزمني للنزوح والعودة (المصدر: DTM)	6
الرسم البياني 2 الجدول الزمني للنزوح من يناير 2019 إلى فبراير 2020 (المصدر: MoD)	12
الجدول 1 النزوح وفقا للبلديات من طرابلس والجفارة (المصدر: MoD)	13
الرسم البياني 3 أبرز 10 بلديات للنزوح في غرب ليبيا (المصدر: الجولة 29 من تتبع التنقل-DTM)	14
الرسم البياني 4مستويات النزوح في غرب ليبيا (المصدر: الجولة 29 من تتبع التنقل-DTM)	15
الرسم البياني 5 حركة النزوح من أكثر ثلاث بلديات متضررة	16
الرسم البياني 6 أنواع مساكن النازحين المسجلين من طرف وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجرين ومصفوفة تتبع النزوح	17
الرسم البياني 7 الوضع المتعلق بالوظائف (المصدر: MoD)	20
الرسم البياني 8 مستويات تعليم النازحين (المصدر: MoD)	20

قائمة الاختصارات

DTM	DisplacementTrackingMatrix/ مصفوفة تتبع النزوح
ITMO	Information and Documentation Center (IDC) مكتب التوثيق و المعلومات بديوان رئاسة الوزراء
IDP	Internallydisplacedperson/ النازحون داخليا
IOM	International Organization for Migration/ المنظمة الدولية للهجرة
MoD	Libya Ministry of Displaced People's Affairs/ وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجرين في ليبيا
MSLA	Multi-sectoral location assessment/ تقييم متعدد القطاعات للمناطق
MT	Mobility tracking (DTM data collection methodology) تتبع التنقل (منهجية مصفوفة تتبع النزوح في تجميع البيانات)
NFIs	Non-food items / المواد غير الغذائية
RRM	Rapid Response Mechanism/ آلية الاستجابة السريعة
UNFPA	United Nations PopulationFund/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNICEF	United Nations Children's Fund/ منظمة الأمم المتحدة للطفولة
WASH	Water, sanitation and hygiene/ خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
WFP	World Food Programme/ برنامج الغذاء العالمي

1. لمحة عامة والسياق

مثل اشتداد النزاع وتدهور الوضعية الأمنية على مدار سنتي 2019 و2020 الدافع الرئيسي الكامن وراء ازدياد وتيرة النزوح الداخلي لأكثر من 250.000 فردا[1] ولتردّي الأوضاع الإنسانية في ليبيا (الرسم البياني 1). وبين شهر أبريل من سنة 2019 وشهر يونيو من سنة 2020، ارتفع عدد النازحين داخليا لأكثر من الضعف 2020 ليبلغ ذروته في شهر يونيو 2020 بـ 425.000 فردا[2] . وفي نفس الوقت، كان عدد النازحين الذين عادوا إلى أماكن إقامتهم المعتادة (العائدين) محدودا إلى أن توقفت الأعمال العدائية في صيف 2020[3]. ويعرض هذا التقرير لمحة عامّة عن أنماط وتنقلات وخاصيات النازحين الذين نزحوا خلال سنتي 2019 و2020 داخليا إلى جانب تركيبتهم الديمغرافية وذلك بالاستناد إلى المعلومات التي حلّلتها وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين ومشروع مصفوفة تتبع النزوح الخاصّ بالمنظمة الدولية للهجرة.

الرسم البياني 1 الجدول الزمني للنزوح والعودة (المصدر: DTM)

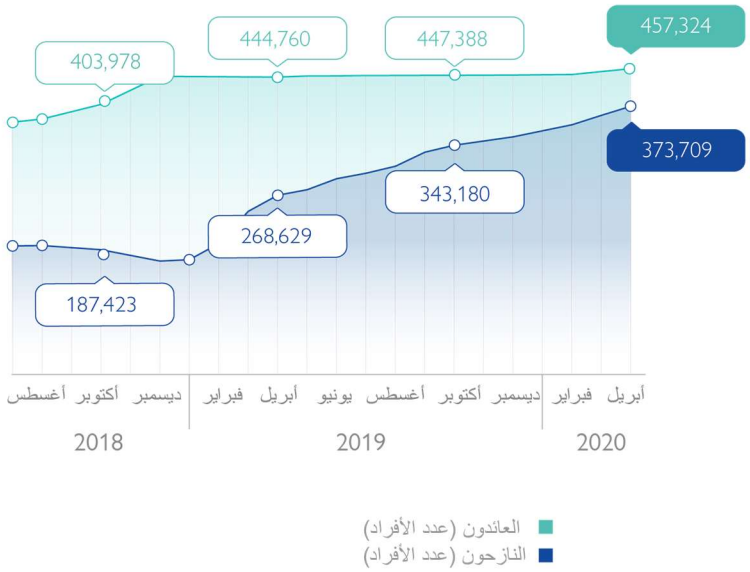

[1] وفقا لبيانات مصفوفة تتبع النزوح حول تتبع التنقل

[2] وفقا لبيانات مصفوفة تتبع النزوح حول تتبع التنقل

[3] يشمل هذا التقرير أزمة النزوح من جنوب طرابلس فيما بين شهر أبريل من سنة 2019 وشهر يونيو من سنة 2020، حالات عودة النازحين التي تلت هذه الفترة بعد اجراء هذه الدراسة (في زمن إعداد التقرير وصياغته) ليست مدرجة ضمن هذا التقرير.

أبرز 3 احتياجات ذات أولوية منذ أبريل 2019
(المصدر: DTM)

المسكن

الأمن الغذائي

الخدمات المتعلّقة بالصحة

هذه الأزمة التي طال أمدها والتي اقترنت بتصاعد القتال، قد كان لها تأثير في السلامة البدنية والعقلية للنازحين وساهمت أيضا في تعريضهم إلى مخاطر كبيرة تتعلّق بالحماية. فعلى سبيل المثال، اتجه النازحون الجدد في أغلب الأحيان إلى مناطق غير مجهزّة كما ينبغي من أجل اسكان عدد كبير من الأفراد وهو ما عمّق من مستوى هشاشتهم خاصّة بالنسبة إلى من لجأوا للإقامة في منشآت غير نظامية. وبالإضافة إلى ذلك، تأثّر الأطفال تأثّرا بالغا من هذه الوضعية إذ أنّهم يمثّلون قرابة نصف السكّان النازحين حديثا (48 في المائة)[4]. وبصفة عامّة، كانت الاحتياجات الانسانية ذات الأولية بالنسبة إلى النازحين متمحورة حول توفير المساكن والمساعدات الغذائية والطبية بدرجة أولى، فضلا على تزويدهم بالمساعدات غير الغذائية وبالمياه وبخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بدرجة ثانية.

استضافت بلديات طرابلس مثل تاجوراء وسوق الجمعة وحي الأندلس ربع العدد الإجمالي للنازحين خلال ذروة الأزمة. وقد جاءت أغلبية هؤلاء النازحين من الأماكن المتضرّرة من النزاع في جنوب طرابلس وحولها مثل عين زارة. هذا وقد نزحت أعداد هامّة من جنوب ليبيا وغربها أيضا.

25% **من كلّ النازحين**

استضافتهم البلديات في طرابلس والبلديات المجاورة لها، فيما توجّه آخرون إلى مناطق بالساحل الليبي وفي الجبال الغربية

[4]وفقا لبيانات مصفوفة تتبع النزوح حول تتبع التنقل

ومن أجل تيسير التدخلات الإنسانية والدعم الموجه لفائدة النازحين، أنشأت وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجرين نظاما لتسجيل النازحين في شهر يونيو من سنة 2019. وقد سهّلت الوزارة بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة استعمال بيانات تسجيل النازحين وتتبع التحركات المتوفرة على نحو تكميلي، من خلال الاجتماع مع لجان الأزمة المحلية وممثلين عن البلديات من أجل تعزيز تبادل أفضل الممارسات وتبسيط تدفق المعلومات بين الأطراف المعنية ولتحديد مختلف الحلول والأدوات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات الكفيلة بدعم هذه العملية.

وسط هذه البيئة المعقدة، ومن أجل تكملة جهود وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين، عكفت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة على تقديم صورة تنفيذية موحدة حول النزوح في ليبيا. ومن خلال أنشطة مصفوفة تتبع النزوح المتعلقة بتتبع التنقل والأحداث، تم تزويد الفاعلين في المجال الإنساني بفكرة أوضح فيما يخصّ نطاق المساعدات الإنسانية المطلوبة ووقع التعرّف إلى احتياجات النازحين الأشد إلحاحا. هذه الأنشطة من شأنها أن تيسّر تنسيق التدخلات الإنسانية في الوقت المناسب وبأهداف محددة. وفي نفس الوقت، تساهم هذه الأنشطة أيضا في توفير الأدلة التي يُسترشد بها في اجراء المناقشات التي تتعلق بالسياسات.

وزيادة على ذلك، تدعم مصفوفة تتبع النزوح الشركاء الآخرين في المجال الإنساني من خلال تزويدهم بتحديثات حول التتبع في حالة الطوارئ مثل حالات التحركات السكانية المفاجئة وعبر تيسير إجراء التقييمات الإنسانية في إطار آلية الاستجابة السريعة (RRM) التي تشترك في تنفيذها مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ساعدت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 250 أسرة نازحة بمواد مطلوبة بشدّة في صرمان، غرب طرابلس.

الصورة: فبراير 2020 © IOM

2. الأهداف والأدوات

تستند نتائج هذا التقرير إلى تحليل البيانات المجمّعة عبر تسجيل البلديات للنازحين داخليا بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين، بالإضافة إلى وحدة تتبع التنقل الخاصّة بمصفوفة تتبع النزوح بالمنظمة الدولية للهجرة.

ومن خلال استخدام أدوات تكميلية لتجميع البيانات، يعرض هذا التقرير معلومات حول توجهات السكان الذين نزحوا بين شهر أبريل من سنة 2019 وشهر يونيو من سنة 2020. كما أنّ هذه البيانات المجمّعة توفّر رؤية متعمّقة حول المساكن التي آوى إليها النازحون بعد نزوحهم وعن الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية أيضا.

نظام التسجيل الوطني (وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين)

أنشأت وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين نظام تسجيل وطني للمعلومات الخاصة بالنازحين[5].

وكان هذا النظام تحت إشراف مركز المعلومات والتوثيق بديوان رئاسة الوزراء. وبعد التنسيق مع عدد من رؤساء البلديات المتضررة والبلديات المستضيفة للنازحين، أعطيت لهم صلاحيات البدء بعملية تسجيل النازحين وفقا لتوجيهات وزارة الحكم المحلي وإرشاداتها.

وفي مرحلة أولى، شملت عملية التسجيل النازحين الذين يقيمون مؤقتا في مراكز الإيواء ومن ثمّ توسّعت لتضمّ كلّ النازحين الوافدين إلى البلدية. وبعد استكمال التسجيل، سُلّمت المنظومة والمعلومات المدخلة إلى قسم المعلومات بصندوق التضامن الاجتماعي لتتولّى إدارة صندوق التضامن الاجتماعي ومكاتبه إتمام عملية التسجيل الكامل للنازحين.

سعت وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين من خلال عقدها لاجتماعات فنّية مع المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا للاستفادة في المجال الفني ولتطوير منظومة وبرامج الحصر المتعارف عليها دوليا في جمع وتصنيف البيانات الخاصة بالنازحين. حيث ستتكفّل المنظمة بإعداد البرامج الفنية وبالتدريب والتكوين في تجميع البيانات وتحليلها. ولا يزال فريق الوزارة يبحث سبل تطوير هذه التقنية مع الفنيين بالمركز. وستواصل الوزارة اهتمامها بهذا الدعم الفني في أقرب فرصة ممكنة مستقبلا.

في مايو 2019 خصص المجلس الرئاسي مبلغ مالي قدره 120 مليون دينار لتوفير المساعدات والاحتياجات الأساسية للنازحين والمتضررين في مناطق النزاع لـ 62 بلدية بالمنطقة الغربية بموجب قرار رقم 597 / 2019.

وفي إطار الخطط الاستراتيجية لوزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين وبالتنسيق مع مكتب شؤون المساعدات الإنسانية، تم الاتفاق على تأسيس خلية الطوارئ المشتركة

بين القطاعات الحكومية الخدمية والمنظمات الدولية الانسانية ومنظمات الأمم المتحدة حيث عقد اجتماع تأسيسي في يوم 2 أبريل 2019 تم فيه دراسة سيناريوات محتملة لموجات نزوح متوقعة.

وبعد بدء الأعمال العدائية في طرابلس يوم 4 أبريل ،2019 تم تفعيل خلية الطوارئ. وكان الهدف من الاجتماعات اليومية تبادل المعلومات وتنسيق الجهود لتفادي ازدواجية تقديم المساعدات وتحديد الأولويات.

تتبع التنقل (مصفوفة تتبع النزوح الخاصّة بالمنظمة الدولية للهجرة)

تُستقى هذه المعلومات من خلال اجراء المقابلات مع الخبراء المحليين على غرار قادة مجتمعات النازحين وممثلين عن البلديات واوّل المستجيبين في حالات الطوارئ وغيرهم وذلك على مستوى البلديات والمحلات ومن ثم التحقق من هذه المعلومات من مصادر ثانوية عندما يكون ذلك متاحا. تمكّن هذه الوحدة من تتبع تنقلات السكّان لتحديد التقديرات الأساسية لأعداد السكان في الأماكن الخاضعة للتقييم. هذا وتتضمّن وحدة تتبع التنقل تقييمات للمواقع تشمل قطاعات عديدة (MSLA)تهتمّ بتجميع البيانات حول توفّر الخدمات والاحتياجات الإنسانية في مختلف القطاعات فضلا على مؤشرات أخرى ذات أهمية. تشمل وحدة تتبع التنقل كل مناطق ليبيا وتحتوي على بيانات تفصيلية على مستوى البلديات (البلدية – المستوى الإداري 3) بالنسبة إلى البيانات حول الخدمات والاحتياجات وعلى مستوى المحلات أو المواقع (المحلّة؛ المستوى الإداري 4) فيما يتعلّق بتقديرات السكان.

وتنجز مصفوفة تتبع النزوح تقييما لجميع بلديات ليبيا الـ100 من خلال وحدة تتبع التنقل. وقد أجرت أكثر من 2.000 مقابلة مع مزودين رئيسيين للمعلومات على مدار السنة، 377 مقابلة منها كانت على مستوى البلديات و1.920 على مستوى المحلّات. هذا وكانت نسبة 30 في المائة من هذه المقابلات مع ممثلين من مختلف مكاتب البلدية (الشؤون الاجتماعية، شؤون المحلة، الخ...) و نسبة 12 في المائة مع منظمات المجتمع المدني الرئيسية، ونسبة 11 في المائة مع ممثلين عن لجان الأزمة المحلية. ومن بين المزودين الرئيسيين للمعلومات كان هنالك نسبة 7 في المائة من النساء ونسبة 93 في المائة من الرجال.

العمل المشترك بين وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجرين ومصفوفة تتبع النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة

بذلت وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجرين والمنظمة الدولية للهجرة جهودا مشتركة على مدار السنة الماضية من أجل دعم النظام المحلي لتسجيل النازحين ووحدة تتبع التنقل الخاصة بمصفوفة تتبع النزوح بغية إيجاد فهم شامل لوضعية النزوح في ليبيا. وقد شمل ذلك عقد اجتماعات تقنية للتنسيق بانتظام من أجل العمل على مزيد تطوير وتحسين طرق تجميع البيانات وأدواتها. هذا وقد انعقدت ورشة عمل في شهر يوليو من سنة 2019 في مكتب المنظمة الدولية للهجرة في طرابلس لتيسير تبادل أفضل الممارسات والتحديات المشتركة والتوجيهات التقنية بين لجان الأزمة المحلية وممثلين عن مكاتب البلدية ووزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجرين إضافة إلى مكتب التوثيق والمعلومات بديوان رئاسة الوزراء والبيانات بمكتب رئيس الوزراء. ويكمن الهدف من هذه الورشة في جمع الجهات المعنية المختلفة التي تهتم ببيانات النازحين في سياق النزوح الحديث من طرابلس.

عملت ووزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين مع مصفوفة تتبع النزوح بشكل مشترك لإنشاء نظام محسّن ومركزي لتسجيل النازحين في البلديات.

© المنظمة الدولية للهجرة 2020

خلال هذا الاجتماع، تم تبادل أفضل الممارسات فيما يخصّ تسجيل النازحين على مستوى البلديات ووقع مشاركة المعلومات بين الجهات المعنية العاملة على بيانات النازحين لتعزيز معالجة وزارة شؤون النازحين والمهاجرين ومكتب المعلومات والتوثيق والبيانات للبيانات المركزية. وزيادة على ذلك، تمّت مناقشة مبادئ حماية البيانات في التعامل مع البيانات الشخصية للنازحين وجرى النظر في مختلف أدوات المعلومات التكنولوجية وحلولها من أجل تعزيز الجهود القائمة كأهداف لهذه الورشة.

عملت وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجرين ومصفوفة تتبع النزوح بشكل مشترك من أجل إنشاء نظام مطوّر ومركزي لتسجيل النازحين في البلديات

الصورة: © IOM 2020

3. المناطق المتأثرة من النزوح الداخلي

سُجّلت 14.303 أسرة نازحة في نظام التسجيل الوطني للنازحين الخاصّ بوزارة شؤون النازحين والمهجّرين، ومنها نسبة 68 في المائة (9839 أسرة) جرى تسجيلها بعد تاريخ 1 يناير 2019. هذا وقد سُجّلت الأغلبية في شهر أبريل من سنة 2019 وهو ما يتزامن مع اندلاع الأعمال العدائية في طرابلس من أجل فرض السيطرة عليها وما تلي ذلك من تصاعد للنزاع ومن حركة النزوح (الرسم البياني 2).

ويتأكد ذلك عبر المعلومات التي جمعتها مصفوفة تتبع النزوح والتي تظهر أنّ معظم النازحين (96%) قد غادروا مناطقهم بسبب تدهور الأوضاع الأمنية. وبالنسبة إلى تدهور الوضعية الاقتصادية، الذي يكون في بعض الحالات مرتبطا ارتباطا وثيقا بتزايد انعدام الأمن، فإنّه يمثّل دافعا إضافيا للنزوح ورد ذكره في نسبة 30 في المائة من المقابلات.

أشارت نسبة أقل من الثلث (32%) إلى أنّ الوصول إلى الخدمات الإنسانية وتوفّر الخدمات الأساسية (32%) وإمكانية الوصول إلى سُبُل كسب الرزق (31 %) تشكّل العوامل الرئيسية التي توجّه قرارهم في اختيار مكان المقصد.

الرسم البياني 2 الجدول الزمني لتسجيل النازحين من يناير 2019 إلى فبراير 2020 (المصدر: MoD)

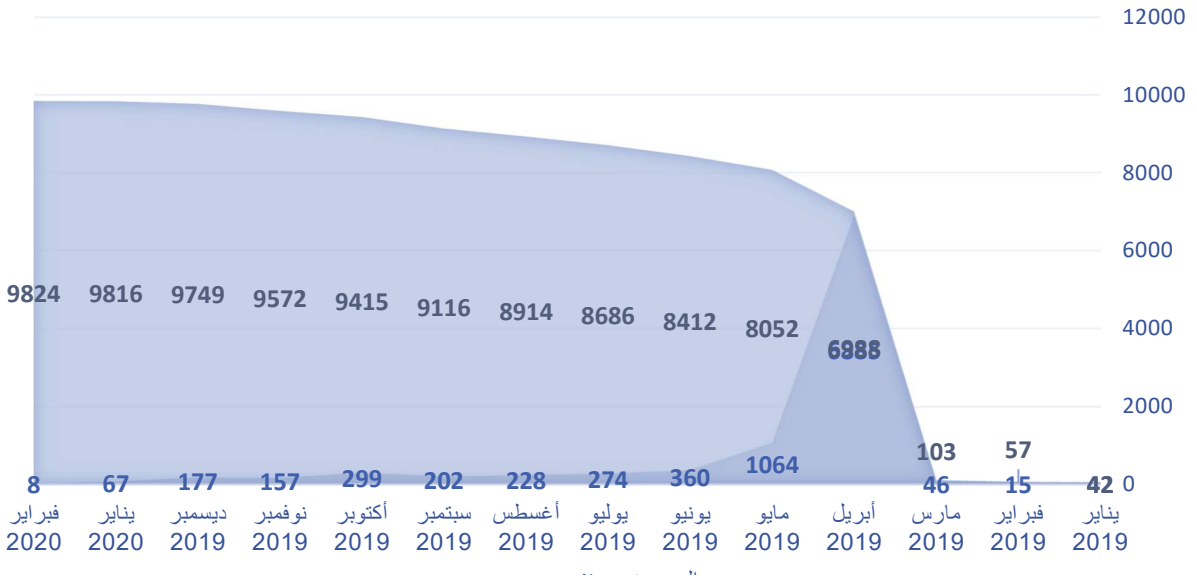

بلدية الأصل

إنّ تواصل استخدام الضربات الجوية والقصف المدفعي على مقربة من الأحياء السكانية لا يزال يؤثر سلبا في سلامة المدنيين ويهدد أرواحهم في منطقة جنوب طرابلس وفي المناطق الأخرى المتضررة من النزاع. وتظهر البيانات المجمّعة من نظام التسجيل الوطني الخاصّ بوزارة شؤون النازحين والمهجّرين أنّه من بين 9383 أسرة مسجلّة منذ شهر يناير من سنة 2019، غادرت أغلبية النازحين منهم من المناطق المتضررة من النزاع من عين زارة (19%) وأبو سليم (8%) ومن بلديات أخرى مثل قصر بن غشير (17%) والعزيزية(16%) وسواني بن آدم(9%) واسبيعة (8%) للبحث عن مأوى وعن الحماية (الجدول 1).

الجدول 1 تسجيل النازحين وفقا للبلديات في طرابلس والجفارة، فبراير 2020 (المصدر: MoD)

البلدية	عدد الأسر	نسبة العدد الإجمالي للأسر النازحة
عين زارة	1862	19%
قصر بن غشير	1692	17%
العزيزية	1611	16%
سواني بن آدم	885	9%
السبيعة	821	8%
أبو سليم	804	8%
طرابلس	634	6%
تاجوراء	270	3%
أخري	291	3%
غير معروف	969	10%

بلديات النزوح (المقصد)

وفقا لبيانات تتبع التنقل المجمعة عبر مصفوفة تتبع النزوح, توجد أكبر نسبة من النازحين في بلديات طرابلس (31%) و قد توجه أغلبهم إلى بلديات سوق الجمعة 12% و تاجوراء 8% و حي الأندلس 6% و أبوسليم 5% فيما توجه بعض النازحين الى بلديات أخرى مثل مصراتة 7% و زليتن 4%.

وخلال أغلب الاستطلاعات (70%) التي أجريت، ورد أنّ النازحون يختارون المكان الذي سيتوجهون إليه بناء على توقعاتهم بأنّه يتحلّى بقدر أكبر من الأمن. ويمثّل وجود الأقارب أو الروابط الاجتماعية والثقافية القائمة في مكان المقصد (مكان النزوح) عامل إضافيا ذكرته نسبة 56 في المائة من المستطلعين.

الرسم البياني 3 أبرز 10 بلديات تحتضن نازحين في المنطقة الغربية (المصدر: الجولة 29 من تتبع التنقل- DTM)

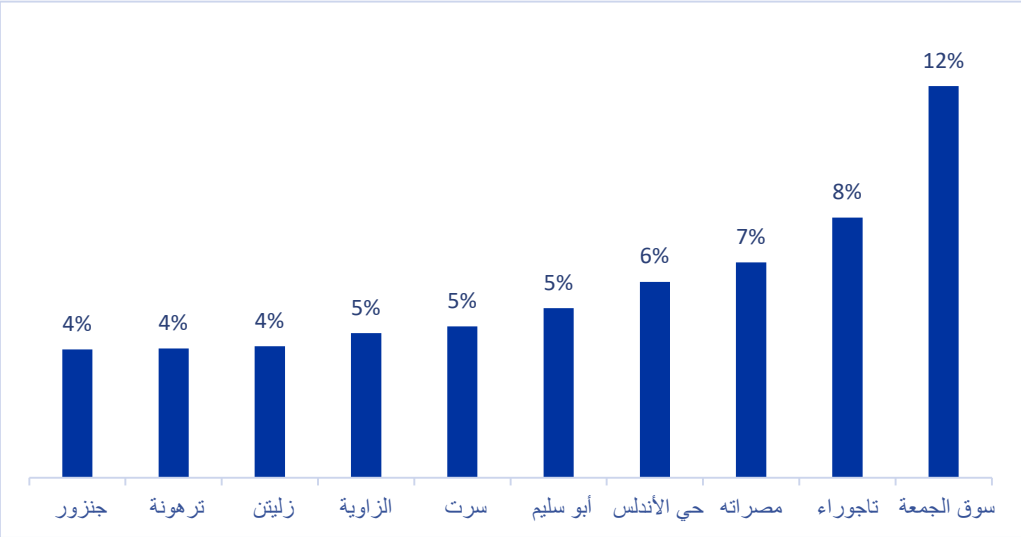

الرسم البياني 4 مستويات النزوح من غرب ليبيا وفقا للبلديات (المصدر: الجولة 29 لتتبع التنقل -DTM)

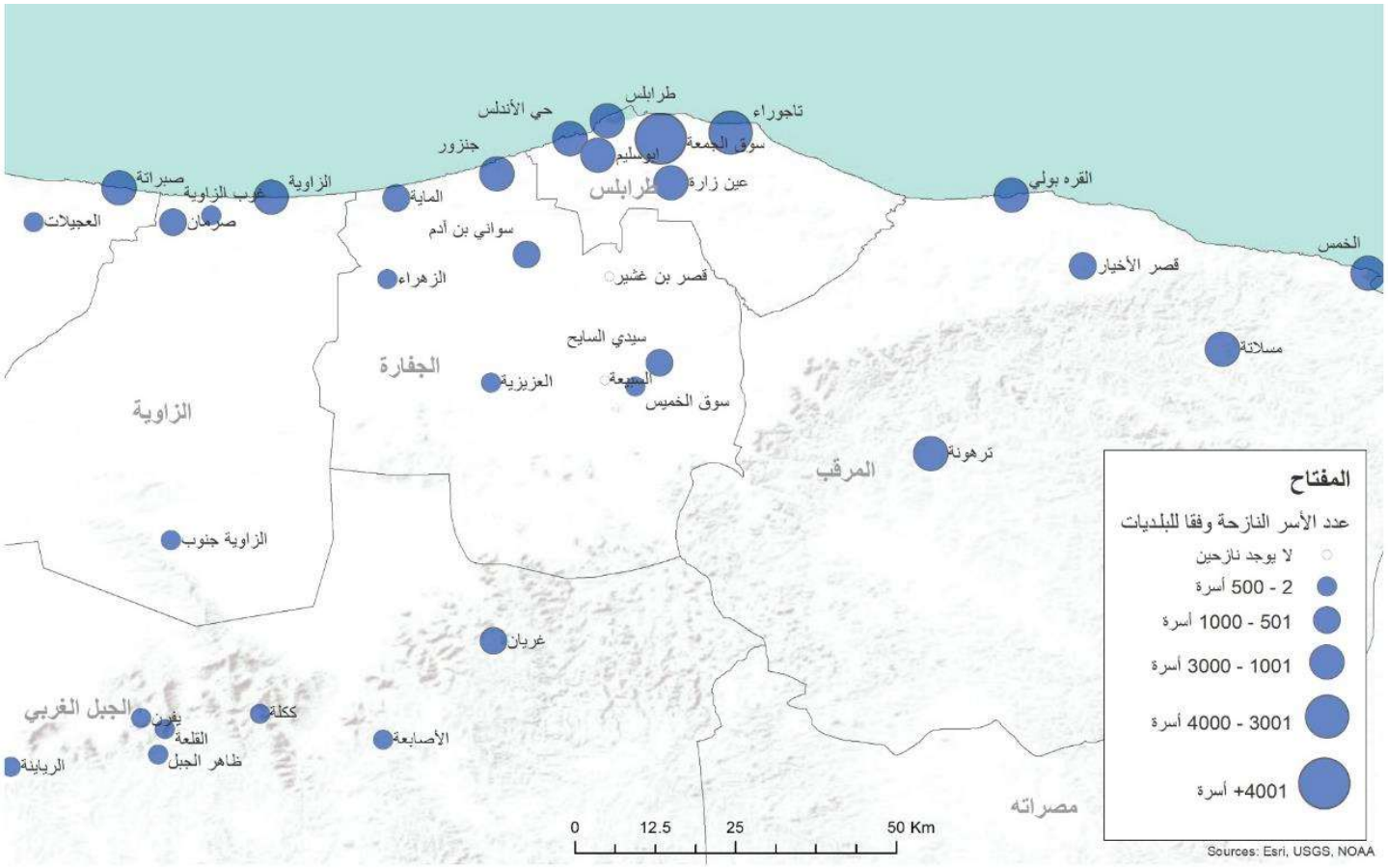

وفقا لبيانات نظام التسجيل الوطني الخاصّ بوزارة شؤون النازحين والمهجّرين فإنّ بلديات قصر بن غشير والسبيعة وعين زارة تُمثّل البلديات الثلاث التي شهدت أكبر حالات نزوح (الرسم البياني 5). وقد نزحت معظم الأسر (84%) من عين زارة إلى سوق الجمعة (37%) وفي نفس بلدية عين زارة (27%) وإلى الزاوية (12%) أو جنزور (7%).

أمّا بالنسبة إلى النازحين من قصر بن غشير فقد توجهت أغلبيتهم (78%) إلى الزاوية (29%) وسوق الجمعة (29%) وجنزور (21%).

وفيما يتعلّق بالنازحين من السبيعة، فقد غادرت النسبة الكبرى منهم (67%) نحو سوق الجمعة (18%) وطرابلس (17%) والزاوية (9%) والخمس (7%) وأبو سليم (6%) وجنزور(6%) وزليتن(6%).

الرسم البياني 4 حركة النزوح من أكثر ثلاث بلديات متضرّرة (المصدر: MoD)

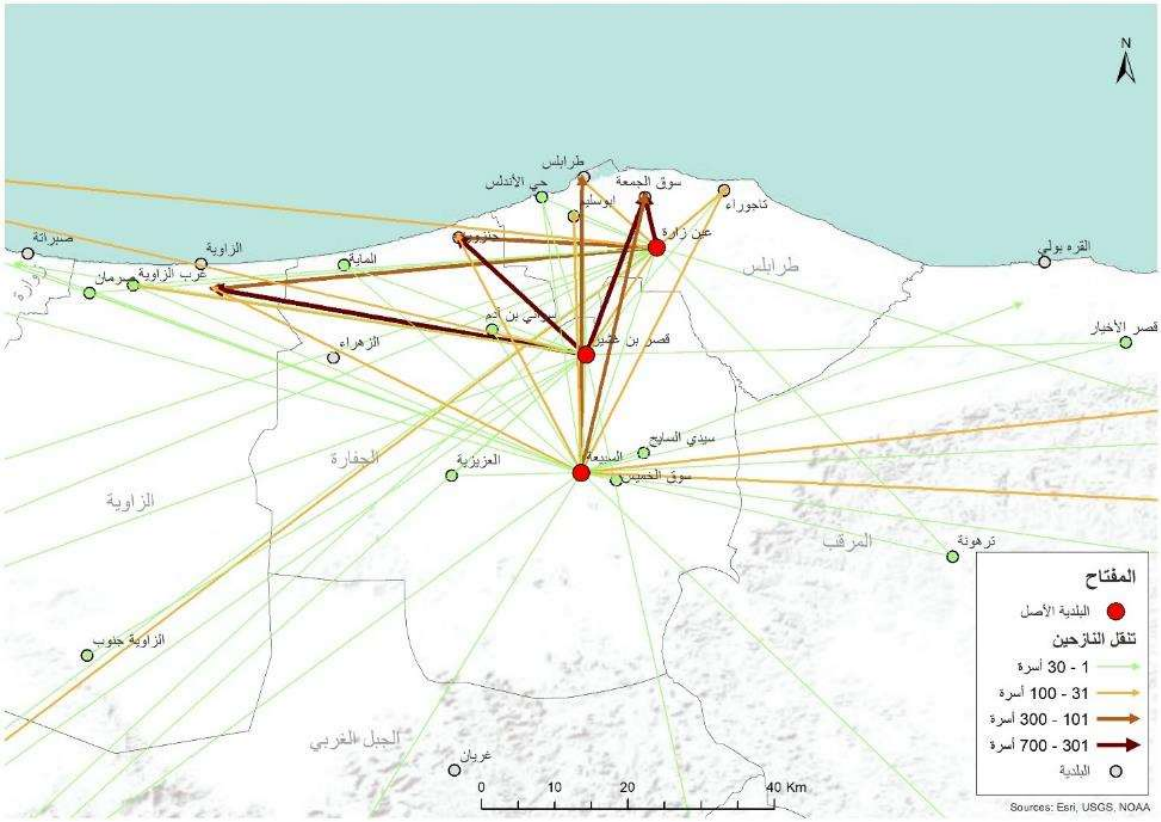

النازحون: من هم؟

إنّ تحليل التركيبة الديمغرافية للأسر النازحة المسجّلة في نظام التسجيل الوطني يظهر أنّه يوجد خمسة أفراد في الأسرة الواحدة في المتوسط. ويتراوح عدد أفراد أغلب الأسر (55%) ما بين خمسة وسبعة وكثير ما كان عددهم ستة أفراد.

أمّا بالنسبة إلى التقسيم حسب الجنس فقد كان حسب التقريب نصف العدد من الذكور والنصف الآخر من الإناث.

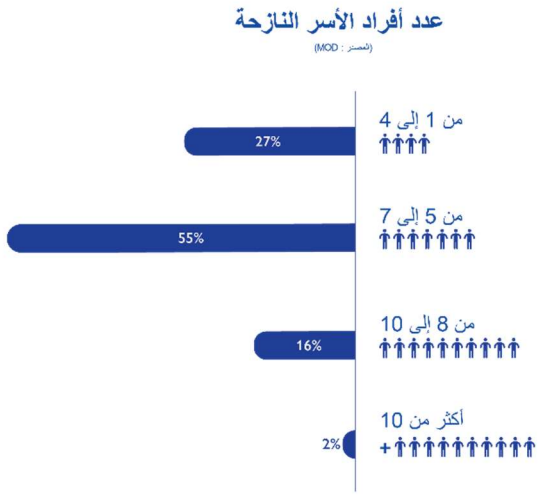

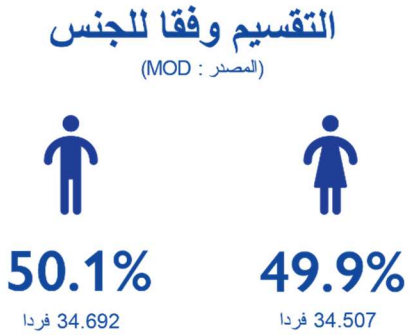

المسكن

أنواع مساكن النازحين

(المصدر : MOD)

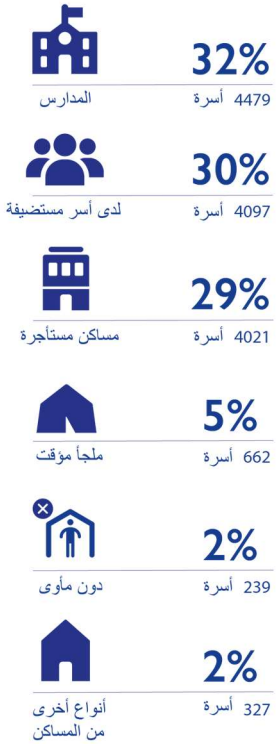

وفقا لبيانات نظام التسجيل الوطني للنازحين الخاص بوزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين، كانت المدارس (32%) النوع الأكثر شيوعا من المساكن التي اتخذها النازحون مسكنا لهم، تليها بنسبة قريبة الإقامة لدى أسر مستضيفة (30%) أو في مساكن مستأجرة (29%).

وعلى نحو مماثل، أظهرت البيانات التي جمعتها مصفوفة تتبع النزوح أنّ معظم النازحين الذين جرى تتبعهم يعيشون في مساكن مستأجرة (59%) ولدى أسر مستضيفة لهم (24%) أو في منشآت عمومية (6%). ويمكن تفسير الفارق بين مجموعتي البيانات باختلاف المنهجيات التي تستند عليها عملية تجميع البيانات (الرسم البياني 6)؛ فبينما تجمّع بيانات المصفوفة عبر سلسلة من المقابلات مع الجهات المعنية المحلية، تُستقى بيانات نظام التسجيل الوطني من خلال مقابلات مباشرة مع أرباب الأسر.

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ البيانات التي جمعتها مصفوفة تتبع النزوح خلال آخر ثلاث جولات (بين شهري سبتمبر -فبراير 2020) تشير إلى ارتفاع نسبة النازحين الذين يسكنون لدى أسر مستضيفة لهم (دون دفع الإيجار) بدلا من السكن في بيوت مستأجرة. وقد يدلّ ذلك على تدهور استراتيجيات التأقلم لعديد من النازحين الذين يعانون من صعوبات متزايدة لدفع تكاليف الإيجار في ظلّ امتداد فترة الأزمة. هذا وقد وردت تقارير أيضا حول ارتفاع تكاليف ايجار المساكن في الأماكن التي تُعتبر آمنة من النزاع.

الرسم البياني 5 أنواع مساكن النازحين المسجلين من طرف MoD وDTM

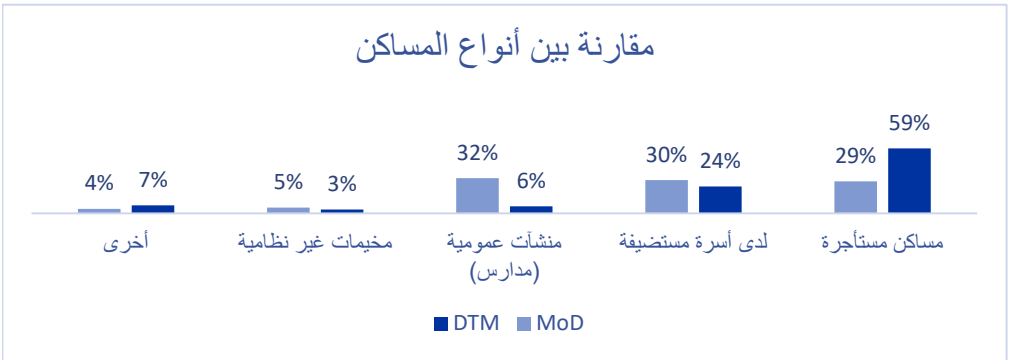

الوضع المتعلق بالوظائف

تعمل أغلبية أرباب الأسر النازحة (79%) المسجّلة في نظام التسجيل الخاصّ بوزارة شؤون النازحين والمهجّرين في وظائف حكومية، في حين تملك نسبة 12 في المائة مشاريعا خاصّة بها. وكانت الأقلية (9%) دون وظيفة (الرسم البياني 7).

الرسم البياني 6 الوضع المتعلق بالوظائف (المصدر: MoD)

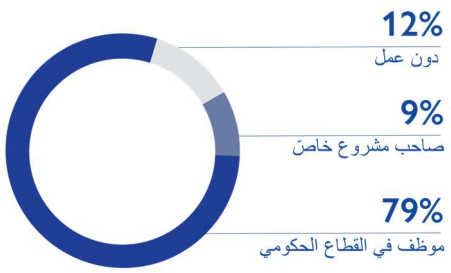

مستويات تعليم أرباب الأسر

أكثر من ثلثي أرباب أسر النازحين (68%) ممّن سجلوا مع وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجرين يملكون دبلوم متوسط أو عالي أو مستوى تعليم جامعي (بكالوريوس أو ماجستير). (الرسم البياني 8). وكانت الأقلية (14%) دون أيّ مستوى دراسي. وأنهت نسبة 10 في المائة المستوى الدراسي الثانوي بينما تحصّلت نسبة 9 في المائة على دبلوم المستوى الابتدائي.

الرسم البياني 7 مستويات تعليم النازحين (المصدر:MoD)

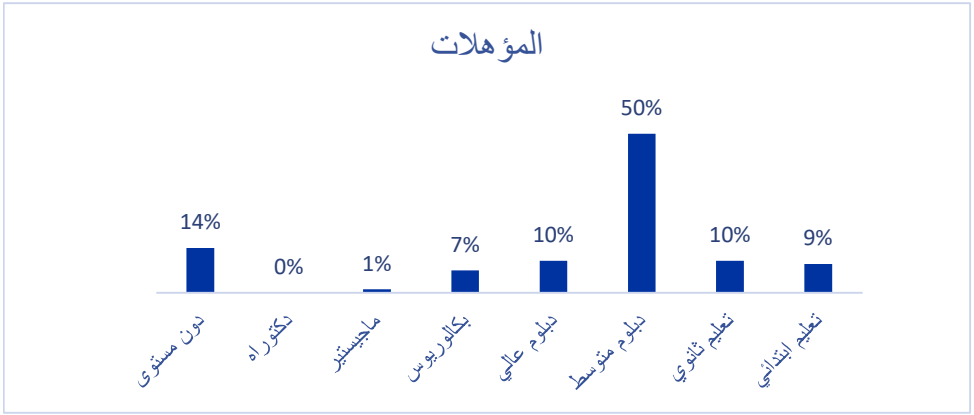

الحالة الصحية

وفقا لبيانات وزارة الدولة لشؤون النازحين والمهجّرين، ذكر واحد من كلّ خمسة أرباب أسرة تقريبا (أي نسبة 18%) أنّ لديه فرد من أفراد أسرته ممّن يعاني من مرض واحد على الأقلّ. وكان داء السكّري من أكثر الأمراض التي تكرّر ذكرها (بنسبة 38%) ومن ثمّ الأمراض المتعلّقة بضغط الدم (27%) وبالقلب (8%). وهذا يتماشى مع الاستطلاعات عبر الهاتف التي أجرتها مصفوفة تتبع النزوح مع 1748 مستطلع خلال الفترة الفاصلة ما بين شهر مايو من سنة 2019 وشهر مايو من سنة 2020، فبالاستناد إلى هده الاستطلاعات بلغت نسبة النازحين ممّن لديهم فردا من أفراد أسرتهم (على الأقلّ) يعاني من مرض واحد (على الأقلّ) نسبة 25 في المائة.

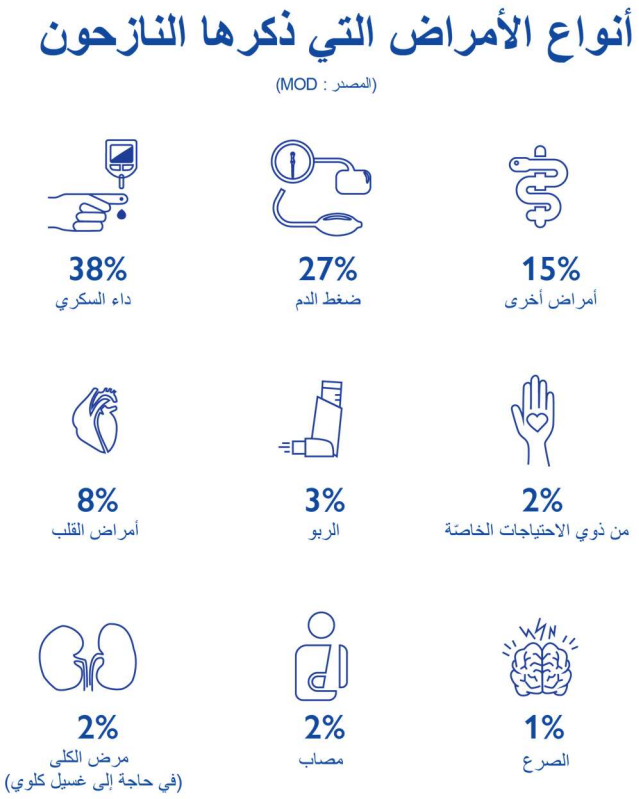

الحالة الاجتماعية

بلغت نسبة أرباب الأسر المسجّلين في نظام التسجيل الوطني والمتزوجين (90%) فيما كان أرباب الأسر من الأرامل (7%) أو من لم يسبق لهم الزواج من قبل (2%) أو المطلقين(2%) يمثلون الأقلية (الرسم البياني 9).

الرسم البياني 8 الحالة الاجتماعية للنازحين (المصدر: MoD)

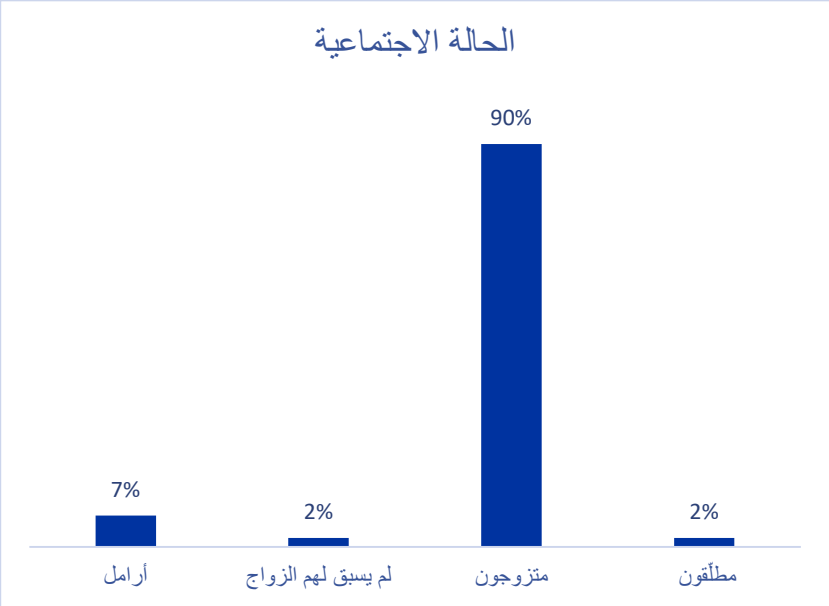

المساعدات الإنسانية

تتضمن وحدة تتبع التنقل الخاصة بمصفوفة تتبع النزوح في ليبيا أداة تقييم لمختلف القطاعاتMSLAتشمل كلّ بلديات ليبيا. ويتمثل دور هذه الأداة في تجميع بيانات أساسية بصفة منتظمة عن مختلف القطاعات فيما يخصّ توفّر الخدمات والاحتياجات ذات الأولوية على مستوى المحلاّت وتهدف أساسا إلى دعم برامج المساعدات الإنسانية.

ووفقا للبيانات المجمّعة خلال الفترة الفاصلة بين شهر أبريل من سنة 2019 وشهر أبريل من هذه السنة، تمحورت احتياجات النازحين والعائدين حول توفير السكن والمواد الغذائية وغير الغذائية إليهم، فضلا على إتاحة وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية. أمّا بالنسبة إلى الاحتياجات الإنسانية الأخرى التي تمت الإشارة إليها بنسب أقلّ فقد تضمّنت خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، إلى جانب التعليم والوصول إلى سُبُل كسب الدخل أو الرزق والأمن. وقد تأكّد هذا من خلال الاستطلاعات التي جرت عبر الهاتف وشملت 1748 مستطلعا خلال ما بين شهر مايو من سنة 2019 وشهر مايو من هذه السنة.

الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية
(المصدر: DTM)

التعليم

خلال الفترة الممتدة بين شهر أبريل من سنة 2019 وشهر أبريل من سنة 2020، تراوح عدد المدارس التي دمّرت بسبب الاشتباكات المسلّحة بين 37 و51 مدرسة، فيما كان عدد المدارس المتضررة جزئيا يتراوح بين 182 و209 مدرسةً. وبالإضافة إلى ذلك، أفضت إجراءات الصحّة العمومية المتخذة من أجل التصدي لانتشار كوفيد 19 إلى إغلاق جميع المدارس اعتبارا من شهري مارس وأبريل من سنة 2020.

إنّ الوصول الكامل والمتساوي للنازحين إلى تعليم آمن وإلى التدريب المهني والتدريب على المهارات يمكن أن يعزّز من اعتمادهم على أنفسهم ومن استقلاليتهم من الناحية الاقتصادية. وفي حال لم يتحقق ذلك فقد تتفاقم المخاطر المتعلقة بالحماية التي قد تواجههم.

المواد الغذائية

إنّ أكثر تحدّ يُذكر في إطار الوصول على ما يكفي من المواد الغذائية من أجل تلبية احتياجات الأسرة يتمثّل أساسا في التكلفة. فقد ورد ارتفاع أسعار هذه المواد مرارا وتكرارا لكونه سببً لعدم الحصول على الغذاء في ما بين 92 إلى 98 في المائة من الحالات طيلة الفترة الممتدة بين شهر أبريل من سنة 2019 وشهر أبريل من سنة 2020.

إلاّ أنّ المواد الغذائية كانت متوفّرة بكميات غير كافية في ثلاث بلديات (بني وليد وترهونة وسيدي السائح) فيما بين شهري مارس وأبريل من سنة 2020.

وفي الآونة الأخيرة، ورد أنّ النازحين والعائدين كانوا غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية بسبب ارتفاع الأسعار (تضخّم الأسعار) ولأنّه لا يقع تزويد الأسواق بهذه المواد بصفة كافية أو منتظمة، وذلك خاصّة في منطقة طرابلس.

الرعاية الصحية

كانت نسبة ما بين 63 إلى 64 في المائة من مرافق الصحة في كامل ليبيا مفتوحة وتشتغل خلال الفترة الممتدة بين شهر أبريل من سنة 2019 وشهر أبريل من سنة 2020. هذا وقد قدّمت تقارير منتظمة عن كون نطاق خدمات هذه المرافق محدودا بسبب النقص في الإمدادات الطبية مثل أدوية الأمراض المزمنة.

وعموما، كانت مناطق الجفرة والكفرة وغات المناطق الثلاث التي دائما (خلال الفترة ما بين شهر نوفمبر من سنة 2019 وشهر أبريل من سنة 2020) ما يتمّ تحديد أنّها في أمسّ الحاجة إلى توفير الخدمات المتعلقة بالصحّة فيها.

المواد غير الغذائية وإمكانية الوصول إلى الأسواق

إنّ أكثر تحدّ يُذكر في إطار الحصول إلى المواد غير الغذائية يتمثّل في تكلفتها. وفي بعض البلديات الأخرى كان بُعد المسافة عن السوق المحلي وجودة هذه المواد يمثّلان أهمّ التحديات.

تمثّل المراتب ومستلزمات النظافة الصحية والوقود المواد غير الغذائية التي ترد باستمرار في خانة احتياجات السكّان النازحين. وبدرجة أقلّ أهمية، تُذكر الملابس والمصابيح الشمسية باعتبارها من بين الاحتياجات ذات الأولوية من المواد غير الغذائية.

تقديم المنظمة الدولية للهجرة مساعدات غير غذائية إلى الليبيين النازحين من سوق الجمعة عقب اندلاع النزاع في طرابلس.

© المنظمة الدولية للهجرة، فبراير 2020.

الأمن والاجراءات المتعلّقة بالألغام

طوال الفترة الممتدة بين شهر أبريل من سنة 2019 وشهر يوليو من سنة 2020، مثل انعدام الأمن وإغلاق الطرق من التحديات الرئيسية التي واجهت السكان في محاولتهم التنقل في أمان داخل بلدياتهم، هذا إلى جانب وجود، أو احتمال وجود ذخائر غير منفجرة بدرجة ثانوية.

وفي المتوسط، توجد الذخائر غير المنفجرة في ثماني بلديات وتطبّق إجراءات تقييد على تنقّل السكّان في 17 بلدية.

يمكن لوجود ألغام أرضية ومتفجرات من مخلّفات الحرب أو لاحتمال وجودها أن يحدّ من حريّة التنقّل وأن يعيق إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الأسواق ومراكز الصحة والمدارس فضلا على إمدادات المياه.

وزيادة على ذلك، إنّ عجز السكان على التنقل في أمان داخل بلدياتهم بسبب حالة انعدام الأمن وإغلاق الطرق أو وجود الذخائر المنفجرة قد يؤثّر في النازحين عندما يهمّون بالعودة إلى المكان الأصلي لإقامتهم.

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الأضرار التي لحقت بالمساكن قد تعرقل بدورها العودة الآمنة لعديد من النازحين. وفي المتوسط، خلال الفترة الفاصلة بين شهر أبريل من سنة 2019 وشهر أبريل من هذه السنة، عادت نسبة 83 في المائة من العائدين إلى مساكنها الأصلية بينما أقامت النسبة المتبقية في مساكن مستأجرة ولدى أسر مستضيفة لها وفي أنواع أخرى من المساكن.

المساكن

يعاني النازحون من أشكال خاصّة من الحرمان، مثل فقدان مساكنهم، الأمر الذي قد يؤدّي إلى مخاطر متزايدة أو معيّنة مرتبطة بالحماية. وخلال الفترة الممتدة بين شهر يونيو من سنة 2019 وشهر يوليو من سنة 2020، أظهرت البيانات المجمّعة أنّ نسبة متزايدة من النازحين تقيم لدى أسر مستضيفة لها (دون دفع إيجار) عوضا عن استئجار مساكن خاصّة بها (يتولّون بأنفسهم دفع إيجارها) وهو ما يشير إلى تدهور استراتيجيات التأقلم التي تعتمدها هذه الأسر في خضم امتداد حالة النزاع.

> يعاني النازحون من أشكال خاصّة من الحرمان، مثل فقدان مساكنهم، الأمر الذي قد يؤدّي إلى مخاطر متزايدة أو معيّنة مرتبطة بالحماية

في طرابلس، من بين النازحين الذين اتخذوا مأوى لهم في منشآت جماعية أو عمومية، تراوحت نسبة النازحين الذين لجأوا إلى مساكن غير نظامية (مثل البيوت المتنقلة "كرافانات" والخيام والملاجئ المؤقتة) بين 9 و23 في المائة خلال الفترة الفاصلة بين شهر أغسطس من سنة 2019 وأبريل 2020 (*الفترة التي تغطّيها البيانات).

إمدادات بالمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والخدمات العمومية الأخرى

ظلّ النزاع المسلّح يؤثّر في التزويد المنتظم للخدمات مثل المياه والكهرباء. وعلى سبيل المثال، أظهرت البيانات المجمّعة خلال الفترة ما بين شهر أبريل من سنة 2019 وشهر يوليو من سنة 2020 أنّ ما بين 44 و48 في المائة من البلديات قد تمتعت بوصول منتظم إلى شبكات المياه وما بين 51 و61 في المائة من البلديات قد تمتعت بإمدادات منتظمة من الكهرباء. هذا وتمثّل الكمية غير الكافية للمياه بالإضافة إلى مستوى جودتها السبب الأساسي لأغلبية الإشكاليات المرتبطة بالصحة خلال فترة الأزمة، ويكتسب هذا الأمر قدرا أكبر من الأهمية في سياق جائحة كوفيد 19.

6. خاتمة

يترك النّزوح آثارا خطيرة في حياة وصحّة ورفاه الأفراد والمجتمعات المحليّة. إنّ فقدان الوجود الآمن لبيت وأسرة ومجتمع محلّي يمكن أن يزيد من خطر التعرّض إلى تهديدات مثل الجريمة والعنف والاعتداء. وفي نفس الوقت، قلّة إمكانيات الوصول إلى المساعدات المنقذة للحياة وإلى الخدمات، على غرار المواد الغذائية والرعايةالأولية، يمكن أن يُترجم إلى مخاطر أكبر تهدّد سلامة وأمن النازحين علاوة على صعوبة التعافي من الآثار الضارّة للنزاع.

وقد أظهر النازحون درجة كبيرة من الصمود والقوّة إزاء مثل هذه المخاطر. وبالتوازي مع ذلك، ومن خلال الاستجابة والتنسيق في الميدان، يمكن للجهات الفاعلة الحكومية والمجتمع الإنساني أن يساعدا في ضمان أن تكون مثل هذه العناصر المتعلقة بالحماية في جوهر عملية الاستجابة.

إنّ توفير المساعدات والخدمات من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية يمكن أن يحدّ من مقدار التعرّض إلى الجريمة والعنف والاعتداء أو أن يخفّف من آثارها. وعلى هذا النحو، فإنّ إقامة نظام تسجيل للنازحين خاصّ بوزارة شؤون النازحين والمهجّرين، والاستخدام التكميلي للبيانات المتاحة الأخرى المتعلّقة بالنازحين عند الحاجة، يمكن أن يساعد في تيسير التدخلات الإنسانية وتقديم الدعم إلى هذه الفئة من السكان.

وفي الأخير، أبرز انتهاء الأعمال العدائية في طرابلس في صيف 2020 الحاجة إلى تجميع مستمرّ لمعلومات حيوية حول النازحين والنازحين العائدين من أجل دعم الحلول المستدامة في الفترة التي تعقب النزاع.

النزوح الداخلي في ليبيا

النزوح من طرابلس أثناء قتال 2019-2020

IOM
UN MIGRATION